الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2023-95475

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-95475 -2022)

في الدعوى المقامة

من/ المكلف **المستأنف**

سجل تجاري (...)، رقم مميز (...)

ضد/هيئة الزكاة والضريبة والجمارك **المستأنف ضده**

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الخميس بتاريخ 2023/10/05م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل المُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍّ من:

الدكتور/ ... **رئيساً**

الدكتور/ ... **عضواً**

الأستاذ/ ... **عضواً**

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ: 2022/02/14م، من/ ...، سجل تجاري (...) على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة ذي الرقم (IZJ-2021-2012) الصادر في الدعوى رقم (Z-17392-2020) المتعلقة بالربط الزكوي لعام 2018م، في الدعوى المقامة من المستأنِفة في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

" رفض اعتراض المدعية ... (سجل تجاري ...) على بند الذمم الحكومية المدينة."

وحيث لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى المكلّف (...)، تقدم بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

إذ يعترض المكلّف على قرار دائرة الفصل محلّ الطعن، فإنه يدّعي بأنه وفيما يخصّ بند ذمم مدينة حكومية بمبلغ (80,985,398.82) ريال، يستأنف المكلف قرار الفصل، ويفيد بأنه وفقاً إلى كشوفات متابعة العقود المرفقة ضمن إقرارات الشركة الزكوية الضريبية، سيتضح أن معظم إيرادات الشركة من عقود مع جهات حكومية، وعليه فإن تلك العقود قد أنتجت مبالغ مستحقة على الجهات الحكومية لم

يتم تحصيلها حتى تاريخ 30 سبتمبر 2018م. وأن أساس تظلم الشركة هو عدم تمكنها من استخلاص تلك الأموال من الجهات الحكومية، وعليه يطالب بإلغاء قرار لجنة الفصل.

وفي يوم الخميس بتاريخ 2023/10/05م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل، عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استنادًا على ما جاء في البند رقم:(2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم:(26040) وتاريخ: 1441/04/21هـ؛ وبعد الاطلاع على الاستئناف، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية، وبعد المداولة نظامًا؛ وحيث لم تجد الدائرة ما يستدعي حضور أطراف الاستئناف، قررت الدائرة قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلف تبيّن للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

وفي الموضوع، وحيث إنه بخصوص استئناف المكلف بشأن بند وفيما يخصّ بند ذمم مدينة حكومية بمبلغ (80,985,398.82) ريال، يستأنف المكلف قرار الفصل، ويفيد بأنه وفقاً إلى كشوفات متابعة العقود المرفقة ضمن إقرارات الشركة الزكوية الضريبية، سيتضح أن معظم إيرادات الشركة من عقود مع جهات حكومية، وعليه فإن تلك العقود قد أنتجت مبالغ مستحقة على الجهات الحكومية لم يتم تحصيلها حتى تاريخ 30 سبتمبر 2018م. وأن أساس تظلم الشركة هو عدم تمكنها من استخلاص تلك الأموال من الجهات الحكومية. بناءً على الفتوى رقم (23408) وتاريخ 1426/11/18هـ الصادرة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء حول الديون المستحقة من الجهات الحكومية والتي نصت على ما يلي: "المبالغ المستحقة لشخص لدى أي جهة حكومية إذا تأخر سدادها لأي سبب من تلك الجهة المطلوبة ولو علم به صاحب الحق لا تجب عليه الزكاة حتى يستلمها ويحول عليها الحول بعد قبضها لقوله تعالى: (فاتقوا اللّه ما استطعتم)، ولأن الزكاة مواساة فلا تجب على شخص لا يستطيع قبضها وليس في يده شيء منها." بناء على ما سبق، وحيث يكمن الخلاف في عدم حسم الذمم الدائنة الحكومية بمبلغ (80,985,398.82) ريال لعام 2018م. وبالاطلاع على ملف الدعوى وحيث أفاد المكلف بعدم تحصيل المبالغ المستحقة على الجهات الحكومية، وعليه تم مطالبته بتاريخ 2023/05/25م بتقديم ما يثبت مطالبات الجهات الحكومية على كامل المبلغ (80,985,398.82) ريال، وإثبات تأخير السداد وعدم إمكانية قبض المبالغ المستحقة. وعليه قام بتقديم تحليل تفصيلي بكافة مبالغ الذمم المدينة من جهات حكومية عن السنة المالية 2018م

وحتى 2021م والذي يتضح من خلاله بأن الرصيد المستحق إلى تاريخ 31 ديسمبر 2022 هو بمبلغ (10,901,830.03) ريال. كما قدم كشوف البنك، وفواتير المستحقة على الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تقديمه ما يثبت مطالبة شركة المياه الوطنية بمبلغ (1,298,581.46) ريال وعليه تنتهي الدائرة إلى قبول الاستئناف وإلغاء قرار لجنة الفصل.

وبناء على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالأغلبية ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه المكلف/ ...، سجل تجاري (...)، رقم مميز (...) ضد قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة ذي الرقم (IZJ-2021-2012) الصادر في الدعوى رقم (Z-17392-2020) المتعلقة بالربط الزكوي لعام 2018م.

ثانياً: من الناحية الموضوعية، قررت الدائرة بالأغلبية، قبول استئناف المكلف وإلغاء قرار دائرة الفصل فيما يتعلق ببند (ذمم مدينة حكومية) .

ويعتبر هذا القرار نهائيًا وفقًا لأحكام المادة السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

عضو	عضو
الأستاذ/ ...	الدكتور/ ...

رئيس الدائرة

الدكتور/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً ولا تحتاج إلى توقيع.